

قتل عمد

القضية ٢٠٠١/٣٤٧٤ جنايات قسم أول الإسماعيلة

٢٠٠١/٥٨٣ كلى الإسماعيلة

الطعن بالنقض رقم ٧٣/٣٧٣٥٨ ق

محكمة النقض
الدائرة الجنائية
مذكرة
بأسباب الطعن بالنقض

المقدم من : (طاعن محكوم ضده)

وموطنه المختار مكتب الأستاذ/ محمد رجائي عطيه وشهرته رجائي عطيه
المحامى بالنقض ٤٥ شارع طلعت حرب، ٢٦ شارع شريف باشا القاهرة .

ضد : النيابة العامة

فى الحكم : الصادر فى ١٢/٥/٢٠٠٣ من محكمة جنايات الإسماعيلية فى الجناية رقم
٣٤٧٤ / ٢٠٠١ جنايات قسم أول الإسماعيلية (٢٠٠١/٥٨٣ كلى الإسماعيلية)
والقاضى حضورياً بمعاقبة بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاماً .

الوقائع

أحالت النيابة العامة الطاعن إلى المحكمة بوصف أنه بتاريخ ١٩٩٩/٦/٢٣ بدائرة
قسم أول الإسماعيلية محافظة الإسماعيلية .

قتل عمداً بغير سبق إصرار وترصد بأن صفعها على وجهها بيده عدة مرات
وركلها بقدمه فى أنحاء متفرقة من جسدها قاصداً من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة
بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها .

الأمر المعاقب عليه بالمادة / ١/٢٣٤ عقوبات .

وبجلسة ١٢ مايو سنة ٢٠٠٣ قضت المحكمة حضورياً بمعاقبة الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة
خمس عشرة عاماً .

ولما كان هذا الحكم معيباً فقد طعن عليه المحكوم ضده المذكور بطريق النقض بشخصه من
السجن وذلك بتاريخ ١٣/٥/٢٠٠٣ وقيد طعنه تحت رقم ١٣ تتابع سجن الإسماعيلية العمومى .

ونورد فيما يلى أسباب الطعن بالنقض :

أسباب الطعن

أولاً : الخطأ فى الإسناد والفساد فى الإستدلال

ذلك أنه يبين من مطالعة مدونات أسباب الحكم المطعون فيه، أنه تساند فى قضائه بإدانة الطاعن إلى الدليل المستمد من شهادة الشاهد الرقيب /.....، وحصلت المحكمة مضمون شهادته بأنه صباح يوم ١٩٩٩/٦/٢٣ حوالى الساعة الواحدة صباحاً، شاهد المتهم يخرج من العقار المقيم به مسرعاً، حاملاً نجله، مستغيثاً به، متجهاً لناحية خلف العقار للبحث عن زوجته، فأسرع خلفه، إلا أن المتهم تخطى مكان وجود المجنى عليها، فنبهه إلى ذلك، وعند سؤاله من المحقق عن كيفية تخطى المتهم لمكان تواجد المجنى عليها أجاب قائلاً : " أنا مش عارف هوه عاها إزاي لكن أنا باقول اللى حصل "، وأضاف الشاهد المذكور بجلسة تحقيق ٢٠٠١/٨/١٤ أنه قام بحمل المجنى عليها مع المتهم من على الأرض وقاما بوضعها بسيارة الشرطة الخاصة بالرائد، الذى تصادف قدومه وقتئذ، ونفى الشاهد تماماً جرّ المجنى عليها على الأرض فى حين أن الثابت من أقوال الشاهد المذكور بالتحقيقات ما نصه :

" أنه أثناء تواجده بمكان حراسته بمنطقة عمارات الشرطة سمع صوت صرخة ثم دبّة وفوجئ عقب ذلك بدقيقة بالطاعن (المتهم) نازل يجرى ومعه ابنه على يديه ويستجد به لأن مراته حذفت نفسها من البلكونة وواصل جريه وراء العمارات فجرى وراءه إلا أن الرائد (الطاعن) جاوز مكان سقوط المجنى عليها وأبصرها الشاهد فنادى عليه وتعاون الإثنان على حملها من عند سلك القوات المسلحة وكان المكان مظلماً ووصل بك والمهندس سعيد وحملوا جميعاً المجنى عليها وأركبوها سيارة متوجهين إلى المستشفى " .

وبذلك تكون المحكمة عند تحصيلها لأقوال الشاهد المذكور، وقد أغفلت جزءاً جوهرياً وواقعة حاسمة من شهادته، وهى سماعه صرخة ثم دبّة قبل حضور الطاعن مسرعاً ومعه نجله وإبلاغه أن زوجته ألقت بنفسها من البلكونة الخاصة بمنزله، وعلى ذلك فإن الثابت من أقوال الشاهد السالف الذكر أن حضور الطاعن ومقابلته معه لم يكن طبيعياً وإنما سبقه صرخة ودبه سمعها وهو ما يستخلص منه صحة وجدية قول الطاعن بأن زوجته ألقت بنفسها من شرفة مسكنه بالدور الرابع فوق العلوى للعمارة التى يقطن بها مع أسرته .

وهكذا لم تظن المحكمة إلى حقيقة أقوال ذلك الشاهد، ولا لهذا الجزء الهام والحاسم من أقواله، ولا ما يدل عليه وينبئ عنه وصحيح مغزاه، لأن واقعة إلقاء المجنى عليها من شرفة مسكنها هى مقطع الصورة التى وقع الحادث عليها، إذ يدور التحقيق بأكمله حول ما إذا كانت قد سقطت أو أسقطت من علو، أو أنها قتلت فى مسكنها ثم تم جرّها بمعرفة الطاعن حتى أرقدها إلى مكان العثور عليها خلف العمارة التى يشغل فيها إحدى شققها المطلة بشرفتها على ذلك المكان الذى كانت به المجنى عليها راقدة قبل نقلها إلى المستشفى .

ويدل إغفال المحكمة لواقعة سماع الشاهد لهذه الصرخة وتلك الدبة التي إنبعثت من المجنى عليها على أن المحكمة لم تحط بأقواله في التحقيقات الإحاطة التامة، ولم تلم بها بالإمام الصحيح، إذ فاتها إدراك باقى أقواله وجزءاً هاماً منها ومضمونها ودلالاتها، إذ أن هناك فارقاً جوهرياً بين حضور الطاعن إلى الشاهد المذكور ومعه نجله وإبلاغه أن زوجته أَلقت نفسها من الشرفة وأنه يبحث عنها لنجدتها، وبين سماعه تلك الصرخة والدبة قبل حضوره إليه مباشرة وإبلاغه بما حدث، إذ تدل الصرخة والدبة التى سمعها الشاهد وعلى سبيل القطع والجزم أن الصرخة المذكورة هى للمجنى عليها عند سقوطها وإرتطامها بالأرض محدثة تلك الدبة بعد أن إصطدم بها جسمها بشدة نتيجة السقوط من علو .

ولهذا فإن إغفال المحكمة لما سمعه الشاهد عن الصرخة والدبة المشار إليهما يعد ولا شك مؤثراً فى تقديرها لأقواله ووزنها، بما يمكن معه القول بأن رأيها فى تلك الشهادة كان سيتغير حتماً لو أنها أحاطت بكامل شهادته كما نطق بها ورصدها بالتحقيقات، خاصة وقد أعيد سؤال الشاهد / يوم ٢٠٠١/٨/١٤ فقرر أنه كان معيناً خدمة على العمارة المقابلة للعمارة التى يسكنها الطاعن وأنه يمكنه من مكان حراسته مشاهدة مدخل العمارة الأخيرة وأنه سمع أثناء خدمته يوم ١٩٩٩/٦/٢٣ صوت صرخة واحدة لم تتكرر أعقبها صوت دبة بالأرض، وبعدها شاهد الطاعن وهو ينزل حاملاً إبنة مستجداً به فجرى وراءه خلف العمارة التى يقيم بها إلا أنه تجاوز مكان سقوط زوجته الذى رآه الشاهد فنادى عليه وتعاون معه فى حملها إلى السيارة وقد تمت مواجهته بتقرير اللجنة الثلاثية فأصر على أقواله، كما أرشد الشاهد المذكور عند إجراء المعاينة عن مكان سقوط المجنى عليها، فتبين وجود سلك شائك يبعد عن العقار بحوالى ٢ م ويفصل بينه وبين المنطقة العسكرية . وأن المكان غير مطروق وبه أشجار تنمو عشوائية ونباتات صغيرة وعثر بالمكان على غطاء رأس حريمى إشارب بلون أحمر وعليه رسومات وبحافة زرقاء به آثار دماء جافة . وقرر الطاعن أنه لزوجه وتم تحفظ عليه وتلاحظ عدم وجود آثار دماء فى مكان العثور على المصابة .

وبذلك أكد الشاهد / فى جميع مراحل التحقيق وفى كافة أقواله واقعة سماعه تلك الصرخة والدبة التى أشار إليهما فى شهادته، ومع ذلك فإن المحكمة لم تحصل هذه الواقعة من بين ما حصلته من مضمون أقواله بما ينبئ عن أنها لم تتبينها على الوضع الصحيح المطابق لما هو ثابت بالأوراق، بل إنحرف بها إلى معنى آخر لم يقصده ذلك الشاهد، ويدل ذلك على أنها قامت ببتنر أقواله وأسقطت منها جزءاً هاماً وجوهرياً مما أدى إلى مسخها وفهمها على نحو لا يتفق مع حقيقة مغزاها ومعناها وفق ما قصده الشاهد المذكور، وهذا البتر والمسح يصم إستدلال الحكم بالخطأ فى الإسناد ومخالفة الثابت بالأوراق يعيبه ويوجب نقضه .

ولا يعد ذلك من قبيل إستعمال المحكمة حقها فى تجزئة أقوال الشاهد والأخذ بما تطمئن إليه

منها وإهدار ما لا تراه مصادفاً لإطمئنانها وقناعتها، لأن حقها في تلك التجزئة مشروط بداهة بأن لا يؤدي إلى مسخ أقوال الشاهد وتغيير معناها الذي قصده وعبر به عن مقصده إلى معنى آخر لم يقصد التعبير عنه وإلى مفهوم آخر لم يرم إليها منها •

وبمعنى آخر فإن على المحكمة أن تتفهم قول الشاهد وفق مفهومه الصريح ودلالته الواضحة ولا تسقط منه الأجزاء الهامة والحاسمة التي قصد منها واقعة معينه وتأكيد حدوثها •

وقد خرجت محكمة الموضوع بذلك عن حدودها المشروعة في تجزئة أقوال الشاهد المذكور، وأدى ذلك إلى إهدار معناها الحقيقي ودلالاتها الواضحة، وينبئ ذلك كله عن أنها لم تحص تلك الشهادة التمهيدية الدقيق الذي يمكنها من التعرف على حقيقة معناها، ولهذا كان إستدلالها معيباً أفسد قضاءها بأكملها، ولو أن هذا الفساد قد إنصب على دليل واحد من الأدلة التي إستندت إليها لما بينها من تساند بحيث إذا فسد أحدها أو إستبعد تعذر التعرف على أثر ذلك في تقديرها لسائر الأدلة الأخرى •

ومجمل ما تقدم أن المحكمة ليس لها تحت ستار حقها في تجزئة الشهادة الإنحراف بها وبترها ومسح وتشويه المعنى المستفاد منها، وواضح أن الشاهد قصد من شهادته إظهار واقعة معينة سمعها بأذنه وأدركها بإحدى حواسه وهي واقعة سماعه الصرخة والدبه وكانت كل منها في أعقاب الأخرى أعقبها على الفور حضور الطاعن حاملاً طفله باحثاً عن مكان زوجته معلناً أنها سقطت من شرفة منزلها وهذه هي جوهر الشهادة وأي إسقاط لها أو إغفال لمعناها يعد تحريفاً لقول ذلك الشاهد ومسحاً لشهادته يفد الإستدلال بها ويبطله •

وقضت محكمة النقض بأنه :

" إذا جاز لمحكمة الموضوع أن تجزئ قول الشاهد فتأخذ ببعض منه دون بعض فإن حد ذلك ومناطه أن لا تمسحه أو تبتتر فحواه بما يحيله عن المعنى المفهوم من صريح عبارته، وأنه يجب أن يكون واضحاً من الحكم الذي وقعت فيه تلك التجزئة أن المحكمة أحاطت بالشهادة ومارست سلطتها في تجزئتها بغير بتر لفحواها، إذ أن وقوف المحكمة عند هذا الحد ينصرف إلى أنها لم تقطن إلى شهادة الشاهد مما يصم إستدلالها بالفساد المبطل •

وقد قضت محكمة النقض بأنه :

" لا يجوز للمحكمة أن تتدخل في رواية الشاهد ذاتها وتأخذها على وجه خاص يخالف صريح عبارتها • أو أن تقيم قضاءها على فروض تناقض صريح روايته، بل كل ما لها أن تأخذ بها إذا هي إطمأنت إليها أو أن تطرحها إن لم تثق بها •"

• نقض ١٩٧٩/٦/٢١ س ٣٠ ١٥٢ ٧١٧

• نقض ١٩٧٢/٥/٧ س ٢٣ ١٤١ ٦٤٩

• نقض ١٩٦٣/٤/٣٠ س ١٤ ٧٦ ٣٨٥

كما قضت محكمة النقض بأن :

" إذا كانت المحكمة على ما هو ظاهر من حكمها قد فهمت شهادة الشاهد على غير ما يؤدي إليها محصلها الذي أثبتته في الحكم وإستخلصت منها مالا تؤدي إليه وإعتبرته دليلاً على الإدانة فهذا فساد في الإستدلال يستوجب نقض الحكم " .

• نقض ١٤ / ٤ / ١٩٥٣ س ٢٦٠ ٧٢٠

كما قضت محكمة النقض بأنه :

" إذا كان من حق المحكمة أن تأخذ ببعض أقوال الشاهد فإن حد ذلك ومناطه أن لا تحيد عن المعنى المفهوم لها، وأنه إذا لم تكن المحكمة ملزمة إماماً صحيحاً بحقيقة الأساس الذي قامت عليه الشهادة مع أنها لو تبينته على واقعه لكان من المحتمل أن يتغير وجه رأيها في الدعوى فإن الحكم يكون معيباً بقصور في البيان أدى إلى فساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه " .

• نقض ٢٥ / ١١ / ١٩٧٤ س ٢٥ ١٦٥ ٧٦٥

قد قضت محكمة النقض بأنه :

" إذا كان الحكم المطعون فيه في مجال التوفيق بين الدليلين القولي والفني قد إفترض من عنده إفتراضات ليستقيم له تصحيح رواية شاعدي الحادث، وجهد في المواءمة والملاءمة بين الصورتين المختلفتين بعبارات عامة مجردة لا تصدق في كل الأحوال، وكان إفتراضه في هذا الصدد لا سند له ولا شاهد عليه حسبما أثبتته الحكم وبينه في مدوناته، وكانت الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين على الواقع الذي يثبتته الدليل المعتبر ولا تؤسس بالظن والإحتمال على الفروض والإعتبارات المجردة، فإن الحكم المطعون فيه يكون فاسد الإستدلال معيباً " .

• نقض ١٣ / ١ / ١٩٦٩ س ٢٠ ٢٦ ١٢٤

كما قضت محكمة النقض بأنه :

" لا يجوز للمحكمة أن تتدخل في رواية الشاهد ذاتها وتأخذها على وجه خاص يخالف صريح عبارتها، أو تقيم قضاها على فروض تناقض صريح روايته، بل كل مالها أن تأخذ بها إذا هي إطمأنت إليها أو تطرحها إن لم تثق بها، ولما كان الحكم قد أقام قضاها بإداة الطاعن على إفتراض صدور حركات لا إرادية بإستدارة المجنى عليه وهو في منطقة اللا شعورية وهو مالا سند له من أقوال شاعدي الإثبات كما بسطها الحكم، فإنه يكون قد تدخل في روايتهما وأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها وهو ما لا يجوز له ويبقى التعارض بعد ذلك قائماً بين الدليلين القولي والفني لما يرفع، ولا ينال من ذلك أن يكون أحد الشاهدين قد قرر بجلسة المحاكمة أن المجنى عليه كان قد عمد إلى الإستدارة ساعة إطلاق العيار مادام أن الحكم لم يجعل سنده في رفع التناقض هذه الأقوال بعد تمحيصها والإطمئنان إليها " ومن ثم فإن الحكم يكون معيباً بما يوجب نقضه " .

• نقض ١٥/٦/١٩٧٠ س ٢١ ٢٠٨ ٨٨٠٠

إستقر قضاء النقض على أنه :

إذا كان من حق محكمة الموضوع أن تجزئ قول الشاهد أو المتهم فتأخذ ببعض منه دون بعض، فإن حد ذلك ومناطه أن لا تمسخه أو تبتر فحواه، فإذا فاتها ذلك مما أدى إلى عدم إمامها إماماً صحيحاً بحقيقة الأساس الذي قامت عليه تلك الشهادة مع أنها لو ثبتت على واقعة لكان من المُحتمل أن يتغير وجه رأيها في الدعوى، فإن الحكم يكون معيباً بقصور بيانه أدى إلى فساد في إستدلالة بما يتعين معه نقضه.

• نقض ٢٥/١١/١٩٧٤ س ٢٥ ١٦٥ ٧٦٥ طعن ٨٩١ لسنة ٤٤٤ ق

" فإذا كانت المحكمة قد أجرت بتر فحوى شهادة الشاهد، فأدى ذلك إلى عدم إمامها إماماً صحيحاً بحقيقة الأساس الذي قامت عليه، مع أنها لو تبينته على واقعه لكان من المُحتمل أن يتغير وجه رأيها في الدعوى فإن الحكم يكون معيباً بقصور في البيان أدى به إلى فساد في الإستدلال، بما يتعين معه نقضه، ولو تساندت المحكمة في قضائها بالإدانة إلى أدلة أخرى لأنها متساندة ومنها مجتمعه تتكون عقيدتها بحيث إذا سقط أحدها أو إستبعد تعذر التعرف على أثر ذلك في تقديرها لسائر الأدلة الأخرى . "

• نقض ٢٥/١١/١٩٧٤ س ٢٥ ١٦٥ ٧٦٥ طعن ٨٩١/٤٤ ق

• نقض ٢٢/١/١٩٨٦ س ٣٧ ٢٥ ١١٤ طعن ٣٩٨٥/٥٥ ق

• نقض ٧/٧/١٩٩٠ س ٤١ ١٤٠ ٨٠٦

• نقض ٢٨/٣/١٩٨٥ س ٣٦ ٨٣ ٥٠٠

• نقض ٩/١٠/١٩٨٦ س ٣٧ ١٣٨ ٧٢٨

• نقض ٢٣/٢/١٩٨٣ س ٣٤ ٥٣ ٢٧٤

• نقض ١٥/١/١٩٨٤ س ٣٥ ٨ ٥٠

• نقض ٢٧/١٠/١٩٦٩ س ٢٠ ٢٢٩ ١١٥٧

• نقض ١٦/٥/١٩٨٥ س ٣٦ ١٢٠ ٦٧٧

• نقض ٦/٥/١٩٧٩ س ٣٠ ١٤٤ ٥٣٤

• نقض ٤/١١/١٩٨٢ س ٣٣ ١٧٤ ٨٤٧

ثانيا : خطأ آخر فى الإسناد وفساد آخر فى الإستدلال.

يبين من مطالعة الحكم الطعين كذلك أنه إستند فى قضائه بإدانة الطاعن إلى الدليل المستمد من أقوال الشاهد الرائد /..... بإدارة البحث الجنائى بالإسماعيلية وحصلت المحكمة من شهادته ما نصه : " أنه يقيم بالعقار الذى يقيم به المتهم وزوجته المجنى عليها بالدور الأول العلوى وفى الدور الأخير يقيم الرائد /..... والمتهم وزوجته وأنه على إثر حضوره للعقار سكنه صباح يوم

١٩٩٩/٦/٢٣ حوالى الساعة ٣٠، ١ ص شاهد المجنى عليها خلف العقار فى غيبوبة بملايس الخروج وساعد المتهم وآخر فى حملها إلى سيارة الشرطة الخاصة به لنقلها إلى المستشفى وشاهد كدمات فى الجزء الأسفل من رجلها وآثار إصابة فى وجهها وآثار دم جاف به وأضاف أن المجنى عليها سيدة محبة وأخلاقها عالية.

فى حين أن الثابت من أقوال ذلك الشاهد (.....) بالتحقيقات أنه حال عودته لمنزله الكائن بنفس العقار محل الواقعة فوجئ بالشرطى السرى المعين لحراسة المنطقة يخبره بسقوط زوجة الرائد / (الطاعن) فتوجه خلفه لمكان سقوطها فشاهد الطاعن يقوم بجذبها من خلف العمارات لناعية باب العمارة مكان الحادث فقام بالمساعدة فى حملها ونقلها إلى سيارة الشرطة واتجه بها إلى المستشفى، وأضاف أن الطاعن أخبره أنه وعلى إثر مشادة بينه وبين زوجته ألفت بنفسها من شرفة المنزل، كما أفاد أنه تواجد فى موقع الحادث مهندس من الجيرة لا يعرف اسمه وأنه شاهد / الشرطى يدخل وراء العمارات واخذ هو والطاعن يجروا المجنى عليها على الأرض ويحاولوا يطلعوها وأن الشرطى قرر له أنه كان واقفاً ومعه جار مهندس عندما سمعا " حاجة بتقع وصوت صرخة " فظنا أن أحداً ألقى بكيس زباله إلا أنهما فوجئاً بالطاعن ينزل بسرعة ومعه ابنه ويستجد بالشرطى وسلمه ابنه وهو يجرى فجرى خلفه وسمع الطاعن يقول وهو يجرى أن زوجته وقعت وإتجه الطاعن ناحية ممر العمارة والسلوك الشائك وجاوز مكان سقوط زوجته إلا أن رآها فنادى على الطاعن وحاولا معاً حملها إلا أنه تعذر عليهما ذلك فأخذا يسحبانها على الأرض حتى أخرجاها من الممر وساعدهما الرائد / فى حملها إلى سيارة الشرطة لتوصيلها إلى المستشفى.

وبذلك تكون محكمة الموضوع قد أسقطت عند تحصيلها لأقوال الشاهد المذكور واقعة مقابلته للشرطى بمكان تواجد المجنى عليها خلف العقار الذى تسكن فيه وما أبلغه به بأنه سمع " حاجة بتقع وصوت صرخة " وأنه ظن أن أحداً ألقى كيس زباله ثم اعقب ذلك مباشرة حضور الطاعن حاملاً نجله ويقول أن زوجته " وقعت "، وهى عناصر جوهريه وهامة فى أقوال ذلك الشاهد لأنها تؤكد وتساند ما شهد به الشاهد على نحو ما سلف بيانه خاصة وأن سماع صوت جسم يقع وما أعقبه من صرخة يدل بيقين على أن المجنى عليها سقطت فى المكان الذى وجدت فيه على الأرض من علو، وهى واقعة جوهريه ماكان للمحكمة أن تسقطها من أقوال الشاهد الحناوى عند تحصيلها ما دامت قد رأت الإستناد إليها عند قضائها بإدانة الطاعن .

ويدل إغفالها لهذا الجزء الهام من شهادته إلى أنها لم تتفهمها على الوجه الصحيح ولم تلم بها الإلمام الذى يتفق وحقيقة ما أراد به الشاهد التعبير عن أمر رآه بنفسه وسمعه من الشاهد بأذنه، كما أنها تكون وقد أجرت بتر هذا الجزء الهام من شهادة الشاهد ومسخت بذلك شهادته وأخرجتها من معناها الظاهر والواضح إلى معنى ومفهوم آخر لم يقصد

التعبير عنه لأنه إنما قصد تأكيد قول الشاهد بأنه سمع شيئاً يسقط من علو ثم أعقبه صرخة وحضور الطاعن مسرعاً حاملاً نجله مبلغاً بأن زوجته سقطت من شرفة مسكنها وهذه ولا شك من أسس الشهادة المذكورة بل وركزتها الجوهرية، كان يتعين على المحكمة أن تحيط علماً بها ومعناها وممراماها وما قصده الشاهد منها لما لها من أثر في تكوين عقيدتها، ويدل إغفال هذا الجزء من الشهادة على أن المحكمة لم تحط بأقوال الشاهد الإمام الصحيح والدقيق، بما عاب حكمها بذات العيب السابق وهو الخطأ في الإسناد والفساد في الاستدلال، وكل ذلك ينبئ عن أن المحكمة كونت عقيدتها في الدعوى على أدلة معيبة إستمدتها من أقوال الشاهدين المذكورين بما لا يتفق مع ما رصده كل منهما في أقواله بالأوراق، وقد أدى هذا الفهم الخاطئ لدلالة أقوال الشاهدين إلى نتيجة خاطئة أفست ولا شك قضاء الحكم الطعين وأبطلته بما أوجب نقضه والإحالة، رغم تساند المحكمة في قضائها بالإدانة إلى أدلة أخرى لما بينها من تساند كما سلف البيان .

ومما لا ريب فيه أن الوقائع التي حدثت في أعقاب الحادث مباشرة وتسلسلها وأقوال شهودها لها أثرها الحاسم في تصوير الواقعة على وجهها الصحيح، خاصة سماع صوت إرتطام جسم بالأرض أعقبه صرخة آدمية قبل حضور الطاعن منزعاً ومسرعاً في محاولة منه بمساعدة الحاضرين لنقل المجنى عليها بسرعة فائقة إلى المستشفى لإسعافها، هذه الوقائع لا يجوز بحال أن تغيب عن ذهن المحكمة أو تتغافل عنها وتسقطها من تقديرها وبحثها بل ينبغي لكى يستقيم وزنها للأمور أن تضعها في الاعتبار ولا تغض بصرها عنها وإذا رأت الإستعانة بأقوال الشاهدين سالفى الذكر في تكوين عقيدتها بإدانة الطاعن فقد كان عليها أن تستعرض أقوال كل منهما على نحو يتفق مع ما ذكره بالتحقيقات وما رصده فيها من وقائع حتى يكون الاستدلال سليماً متفقاً مع الواقع والحقيقة الثابتة بهما وإلا أعرضت عنها وأخرجت شهادتهما من تقديرها ووزنها لأدلة الدعوى، أما ان تجرى بتر تلك الشهادة وتقوم بمسخها وإيرادها على نحو يخالف ماهو ثابت بأوراق الدعوى فهو الأمر المحذور الذى تردت فيه المحكمة ولهذا كان حكمها معيباً لما أصابه من عوج وفساد أبطله بما أوجب نقضه .

كما أغفلت محكمة الموضوع كذلك أقول المجند / بالتحقيقات (ص ٢٥ / ١٥) بأن زوجة الرائد / إتصلت به وطلبت منه الحضور لأن زوجة الطاعن (تعبانه وراح يوديهما المستشفى) فتوجه إلى المسكن ووجد المخبر يحمل نجل الطاعن ووجد الطفل يردد قوله إن (ماما ماتت ووقعت من البلكونه) وقد أيده في ذلك المخبر بقوله (إن المدام وقعت من البلكونه) . وكذلك شهادة إبراهيم عبد الله ص ٢٦ / ١٦ بالتحقيقات ومؤداها ما نصه : " بعد ما إبتهم العصافير كنت سايبهم كويسين وما أعرفش طبيعة الخلافات بالضبط بس المدام عصبية " .

وهذه كلها عناصر ووقائع متصلة ومتراصة ببعضها وتتفق ورواية الطاعن بأن المجنى عليها أُلقت بنفها من شباك الألوميتال المركب على جدار الشرفة بالدور الرابع الذى يسكن به، وأنه صرخ بأعلى صوته ونزل إلى أسفل العمارة يعقبه ابنه (٣ سنوات) صائحاً فى أفراد الحراسة باحثاً عنها أسفل الشرفة، وحملها بمساعدة الرائد / والشرطى إلى السيارة ونقلها للمستشفى، وهذا التابع فى الأحداث والوقائع الذى لم تفتن إليه المحكمة ينبئ عن جدية أقوال الطاعن وصحتها، ولهذا كان إغفالها وغيض النظر عنها من جانبها وإسقاطها كلية مؤثراً ولا شك فى عقيدتها وإقتناعها، وكان تفتننها إليها وإمامها بالعناصر المذكورة المترابطة والمتصلة على هذا النحو سيؤدى حتماً إلى إنتهائها إلى رأى مخالف تماماً للرأى الذى إنتهت إليه أو بالقليل إلى التشكك فى صحة الإتهام المسند للطاعن وهذا الشك وحده يكفى للقضاء ببراءته، لأن الأصل فيه هو أنه ولد مبرأ من الإثم والخطيئة وما الجريمة إلا عارض إعترض حياته ولهذا فعلى سلطة الإتهام إقامة الدليل القاطع على ثبوت التهمة ضده، والأيقن العودة إلى الأصل العام وهو براءته من الجرم المسند إليه إذا تخلف هذا الدليل أو إعتراه الشك والإحتمال ولأن الطاعن غير مكلف بإثبات تلك البراءة لأنها ثابتة أصلاً، ومن المقرر أنه لا يجوز التكاليف بإثبات ما هو ثابت فى الأصل، والقول بغير ذلك ينطوى على خطأ دستورى وقانونى لما ينطوى عليه من الإطاحة بمبدأ جوهرى وهو قرينة البراءة سائلة البيان.

• نقض ١٩٦٧/١/٣١ س ١٨ ٢٤ ١٢٨

وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يضحى معيياً واجبا نقضه والإحالة.

ثالثاً : قصور آخر فى التسبيب :

ذلك أن محكمة الموضوع لم تدخل فى إعتبارها عند تقدير ووزن عناصر الدعوى وقبل تكوين عقيدتها فيها ما ورد بالتقرير الطبى رقم ٥٣٨ / ط . ش دار التشريح والصادر فى شأن تشريح جثة المجنى عليها والذى تم بمعرفة الطبيب الشرعى، والذى جاء به تفصيلاً إنتقاله إلى المشرحة يوم ١٩٩٩/٧/٢ وقيامه بتوقيع الكشف الظاهرى والصفة التشريحية لجثة المجنى عليها لبيان ما بها من إصابات وسببها والآلة المحدث لها وكيفية حدوثها وهل يتفق ذلك والتصوير الوارد بمذكرة النيابة والتي أشارت إلى أن وفاتها نتيجة سقوطها من علو بمحل إقامتها وإتهام أهليتها زوجها بإلقائها من شرفة مسكنها.

وأورد الطبيب الشرعى المذكور فى تقريره أن الكشف الظاهرى على الجثة أثبت وجود كدمات منتشرة بخلفية ووحشية ساعدها وعضدها الأيمن، ومنتصف وحشية يمين الظهر بلون أزرق وغير منتظمة الشكل ويتراوح مساحتها ما بين ٣ × ٢ سم - ٨ × ١٠ سم، كما وجدت كدمات متسحجة منتشرة بخلفية ووحشية الفخذ والساق اليمنى بلون بنفسجى وأزرق فى مساحات تتراوح بين ٨ × ١٠ سم، ١٥ × ٣٠ سم وتتجه السحجات إتجاهها طولياً من أسفل لأعلى.

وشوهدت بضعة سحجات بمقدم الكتف الأيمن فى شكل خطين متوازيين كل منهما بطول ٦ سم يبعدان عن بعضهما بحوالى ٣ سم وكل سحج خطى مكون من أربعة سحجات متقطعة أبعاد كل منها ١ سم $\times$ ٤/١ سم، كما شوهدت سحجات مائلة الوضع إحتكاكية منتشرة فى مساحة حوالى ٥٠ $\times$ ٣٠ سم تمت من أسفل الظهر حتى أعلا الإليتين وتتجه من أعلى ويمين إلى أسفل ويسار .

كذلك شوهدت سحجات منتشرة طولية الإتجاه تقع بالنصف السفلى من مقدم الفخذ الأيمن مغطاه بقشرة بنيه داكنة، كما شوهد سحج طولى الإتجاه يقع بأعلى وحشية مقدم الركبة اليسرى مساحته ١ سم $\times$ ٣ سم مغطى بقشرة بنية جافه داكنة ثم أثبت التشريح ما يأتى :

" برفع الفروة شوهد إنسكاب دموى بالصدغية اليمنى والجمجمة قبوه وقاعدة سليمة ونزيف دموى تحت السجايا يغطى فص المخ وجوهر المخ وتجاويفه بحالة عادية والوجه والعنق بحالة عادية والفقرات العنقية سليمة .

الصدر : إنسكاب دموى بأعلى يمين الصدر يقابله كسر بالترقوة اليمنى قرب إتصالها بالفص وكسر خلعى بين رأس الفص وجسمه صحبه انسكاب دموى على سطح الفص الداخلى وأن الأضلاع والترقوة سليمة يوجد إنسكاب دموى على السطح الخارجى لغشاء التامور مقابل عظمة القص واحتقان بالزئتين وتقدم بسطحها وأن التجويف الصدرى خال من الأنزفة والإرتشاحات . والبطن : خالية من الإنسكاب ويوجد نزيف بالتجويف البطنى يقدر ٥٠٠ سم ٣ وتهتك بالطحال .

الرحم : متضخم ١٥ $\times$ ١٨ سم وبالشق عليه وجد جلطة دموية منتشرة بجداره الداخلى مع إتساع بعنق الرحم أما باقى عظام الجثة يحس بسلامتها . "

وانتهى الطبيب الشرعى فى تقريره إلى أن الإصابات الموصوفة بالساعد والعضد الأيمن ويمين الظهر وخلفية الفخذ والساق اليمنى والصدغية اليمنى والترقوة اليمنى والعضد الأيمن ويمين الظهر وخلفية الفخذ وغشاء التامور والزئتين والطحال جميعها رضية حيوية حدثت من المصادمة بجسم أو أجسام صلبة بعضها خشن السطح أيا كانت وجائزة الحدوث نتيجة الإصدام بالأرض والإصابات الموصوفة بالكتف الأيمن وأسفل الظهر والإليتين ومقدم الفخذ الأيمن والركبة اليسرى جميعها إحتكاكية حيوية نتيجة الإحتكاك بجسم أو أجسام ذات سطح خشن وجائزة الحدوث نتيجة سحب المصابة بعد سقوطها كما جاء بمذكرة النيابة .

وأن الوفاة إصابية حدثت نتيجة الإصابات الرضية الموصوفة وما صاحبها من نزيف بالمخ وكسور الترقوة وعظمة القص وما ضاعف الحالة من حدوث توقف بالدورة الدموية والتنفس، ورأى الطبيب الشرعى أن الواقعة لو كانت إسقاطاً فإن ذلك يترك أثره على الطرفين : المجنى عليه، والمتهم، وأثار مقاومة، وتكون عامة ذات عنف واضح وهو مالم يثبت من تشريح الجثة أو أوراق العلاج كما أن الإسقاط يؤدى إلى تواجد جسم المصابة بجوار حائط المبنى الأساسى على

درجات سلم الطابق الأرضي، أما إذا كان السقوط إنتحاراً فلا تتواجد آثار إصابية للمقاومة أو العنف كما أن تواجد جسم المصابة في عموم هذه الحالات يكون بعيداً عن جدار المبنى الأساسي، لإندفاع الجسم في الهواء خارجاً وهو ما يثبت من المعاينة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن وزن المرأة الحامل وارتفاع سور الشرفة مع المقاومة يتنافى مع عرض النافذة.

وقد سئل الطبيب الشرعي المذكور بالتحقيقات الذي أجرى تشريح الجثة (الدكتور.....) فقرر أن وفاة المجنى عليها بسبب سقوطها من علو وإرتطامها بالأرض، وأن الفرق بين السقوط والإسقاط يكون بالإصطدام بالأرض في حالة السقوط الإرادي مصحوباً بقوة دفع للخارج مما يجعل موضع الإصطدام بعيداً عن جدار المبنى، بعكس الإسقاط، الذي يتم بدون إرادة الساقط، فيكون في موضع سقوطه بجوار المبنى، وأنه في حالة المجنى عليها بالنسبة لموضع وجود الجثة مستندة إلى سور بروز شرفة الدور الأرضي على بعد ١٤٠ سم من جدار المبنى ومن إرتفاع حوالي ١٧ م عن سطح الأرض، فإنه على يقين من قيام المذكورة بإلقاء نفسها من هذا الإرتفاع، وأضاف بالتحقيق أنه لو صح أن زوجها قام بإلقائها من هذا الإرتفاع لسقطت بجوار الحائط داخل البروز الموجود بالدور الأرضي وهذا ما يخالف ما جاء على لسان الشهود والمعاينة التصويرية. وأضاف كذلك أن الشباك الموجود رأسياً فوق موضع المجنى عليها، والشباك الموجود جهة اليمين وهو عبارة عن دلفتين منزلقتين في حالة فتحة يكون عرض الفتحة حوالي ٨٥ سم وهي فتحة ضئيلة وصغيره نسبياً حتى يتمكن شخص من إلقاء امرأة حبل وزنها ثقيل مع صعوبة في رفعها دون أن يترك ذلك أثراً بالمذكورة أو بالشباك أو بالبلكون، ودون أن يترك أيضاً إصابات بالمجنى عليها أو المتهم، وهو ما لم يتبينه من معاينة مكان الحادث حيث كان وضع الشباك والبلكون بحالة طبيعية دون تلفيات، كما لم يتبين، من الأوراق الطبية الصادرة من مستشفى قناة السويس وقت دخول المستشفى عقب الحادث مباشرة، وجود أى إصابات تشير إلى وجود تماسك أو مقاومة .

وقد سئل الطبيب المذكور بما يأتي :

س : ما تعليقك للإصابات الثابتة بتقرير الدكتور بشأن الإصابات المختلفة بيد الطاعن وما دلالتها الفنية بشأن ظروف وسبب وفاة زوجته ؟

ج : إنتهى الدكتور في تقريره إلى أن الإصابات جائزة الحدوث وفق التصوير الوارد بمذكرة النيابة على لسان المتهم ٠٠ ويشير شكل هذه الإصابات إلى حدوث تماسك بين المذكورة وزوجها نتج عنه حدوث هذه الإصابات بينما لم يحدث هو إصابات بها، كما هو ثابت بتقريرنا وتقرير المستشفى الجامعي، وهذه الإصابات بالمتهم ليست دليلاً فنياً على قيام المذكور بإلقاء زوجته من بلكونه المسكن .

وأضاف أن الواضح من المعاينة التمثيلية أنه لم يكن هناك ثمة عوائق بين موضع نزول المجنى عليها من الدور الخامس حتى مكان إرتطامها بالأرض حيث أنها كانت على يمين مناشر وحبال الغسيل للأدوار الخمسة الموجودة بالعمارة .

أما عن وضع القرفصاء التى وجدت عليه الجثة، فإنه أثناء السقوط والإرتطام بالأرض فإن الجسم يأخذ أوضاع عديدة ليس لها قواعد فنية ثابتة وعليه فلا يوجد ما يمنع من أنه بعد إرتطامها بالأرض إرت الجسم ناحية السور ليأخذ وضع قرفصاء .

ولا يوجد فنياً ما يمنع صدق رواية زوج المتوفاه . وجميع الأحرار التى أرسلت ثبت خلوها من الدم الآدمى بالإضافة إلى أن إصابات المتهم بسيطة ومن الصعب أن تحدث نزيفاً دمويًا .

كما لم نطقن المحكمة كذلك إلى تقرير تشريح الجنين المتخلف عن المصابة وأن الكشف الظاهرى عليه تبين أنها أنثى طولها ٤٥ سم والحبل السرى متصل بجدار البطن ولا توجد حول إتصاله أية تفاعلات وطول الحبل السرى ٦٠ سم وينتهى بمشيمة وجدت كاملة ومستديرة وقطرها حوالى ١٨ سم وعلى سطحها الخلفى جلط دموية وأن التشريح أسفر عن وجود إنسكاب دموى ٥ سم × ٣ سم بمقدم يمين الجبهة والعظام سليمة . وكذلك الأحشاء الداخلية وانتهى الطبيب الشرعى إلى أن الجنين توفى داخل الرحم بعد سقوط الأم من علو وحدوث تجمع دموى بالمشيمة من الداخل وما صاحب ذلك من توقف الدورة الدموية .

وكل ذلك مما يؤكد إنتحار الأم بإلقاء نفسها من علو الدور الخامس الذى كانت تقيم به .

ولم تضع محكمة الموضوع فى إعتبارها كذلك ما خلص إليه التقرير الإستشارى المقدم من دفاع الطاعن والذى ورد به عدم معقولية التصوير الوارد بتقرير اللجنة الثلاثية واللجنة الإستشارية، حيث كان يتعين وفقاً لذلك التصوير أن يحمل المتهم زوجته المجنى عليها ويهبط بها من علو خمسة أدوار ثم يخترق الممر الجانبي البالغ عرضه ٢ م بما فيه من عوائق ومخلفات بناء وأشجار عشوائية وكتل أسمنتية وفى جنح الظلام الدامس بعد منتصف الليل ويلقى بحمله فى الممر ثم يعود أدراجه فيصعد إلى الدور الخامس ليحمل ولده ويهبط به السلم للمرة الثانية ويخرج من باب العمارة حيث يشاهده حارس العقار ثم الزائد / ومن حضر من باقى الشهود متتبعين الزوج فى رحلته الثانية بحثاً عن المجنى عليها ثم سحبها أو حملها عائداً من نفس الطريق الذى سبق واجتازه فى المرة الأولى، لتعذر أو يقوم الزوج بمفرده بحمل المجنى عليها وهى حامل فى الشهر الثامن وجاوز وزنها ٩٠ كجم من الدور الخامس حيث يقيمان ويهبط بها درجات السلم ويجد طريقه خلال الممر المتخم بالإشغالات وفى سواد الليل ثم يلقي بها حيث عثر عليها ويعود صاعداً إلى مسكنه ليحمل ولده ويهبط به ثانية حيث يراه شهود الواقعة، فضلاً عن تعارض ذلك مع الفترة الزمنية المتاحة، ومع الأخذ فى الإعتبار ما جاء بأقوال حارس العقار من سماعه صرخة ودبة أعقبها بدقائق معدودة خروج الزوج من باب العمارة حاملاً إبنه، وانتهى رأيه أن وفاة المجنى عليها نشأت عن الإصابة المخية وما صاحبها من نزيف دماغى وإصابة الطحال وما صاحبه من نزيف بريتنوى، أما فيما يتعلق بوفاة الجنين فقد تبين أن وفاة الجنين إصابية نشأت عن مصادمة غير مباشرة على الأم فأحدثت نزيفاً وإنفصالاً مشيمياً أدباً إلى الوفاة .

وكان على محكمة الموضوع أن تضع في إعتبارها كافة العناصر السابقة بعد تمحيصها الدقيق، حتى تؤدي رسالتها على الوجه الأكمل وتقتنع المطلع على حكمها بعدالته وصوابه، إذ لا يتحقق ذلك إلا بعد أحاطتها إحاطة سليمة وكاملة بالأدلة المعروضة عليها، سواء ما كانت في صالح الطاعن أو ضده، وحتى يسلم تقديرها من قالة التعسف والقصور، كما كان عليها أن تترتب في حكمها وتستجيب لطلب الدفاع إستدعاء الطبيب الشرعى/، الذى أجرى تشريح جثة المجنى عليها والجنيين الذى أخرجه من أحشائها، وانتهى فى تقريره إلى أن المجنى عليها إنتحرت بإلقاء نفسها من علو مسكنها، ولا يستغنى عن سماعه بدعوى عدم التعرف على محل إقامته حالياً، بل تكلف الجهات المختصة بالبحث عنه وإحضاره، ولو رغم أنفه، لسماع شهادته أمام المحكمة وبحضور جميع الخصوم وخاصة المتهم ودفاعه لا بإعتباره شاهد نفي، بل بإعتباره شاهداً للواقعة عاصر وقائعها فور وفاة المجنى عليها، ولم يحرر تقريره ويبد رأيه إلا بعد تقصى كافة العناصر المعروضة وبحثها بحثاً عميقاً، خاصة إصابات المتهم، وما أسفرت عنه معاينة مكان الحادث وما قرره شهود الواقعة، وهذا هو واجب المحكمة فى المقام الأول أن تقضى فى الدعوى عن تبصر ودون إستهانة أو تسرع، ولم تأخذ المحكمة بهذه الضوابط السديدة للمحاكمة الجنائية واكتفت بإقامة قضائها بإدانة الطاعن على ما إنتهى إليه لجنة الخبراء الثلاثة الأخير دون أن تمنع النظر وتدقق البحث فى سائر عناصر الدعوى المطروحة عليها، وأجرت بتر أقوال الشهود السالف ذكرهم والتقرير الإستشارى المقدم من دفاع الطاعن، دون أن تعنى بتقصى الحقيقة من خلال تلك الأدلة وحقيقة مزامها ولهذا كان حكمها غير معبر عن النتائج التى خلص إليها فى منطوقه بمنطق سائغ واستدلال .

ولا ينال من ذلك القول بأن محكمة الموضوع تتمتع بحرية كاملة فى تقديرها للوقائع المطروحة على بساط البحث أمامها لأن تلك السلطة التقديرية محوطة بسياس قوى من القيود التى تحول دون تعسفها أثناء ممارستها بما يكفل فى النهاية تحقيق العدالة .

كما كان على المحكمة وقد تضاربت أمامها التقارير الفنية، على النحو السالف بيانه، ندب لجنة خماسية من خبراء آخرين فى الطب الشرعى لإبداء الرأى النهائى فى الدعوى وكيفية حدوث الواقعة، ولو دون طلب صريح من الدفاع، لأن منازعته فى صحة وسلامة تقرير اللجنة الثلاثية الذى إستندت إليه المحكمة فى قضائها بالإدانة ينطوى على طلب جازم وقاطع بندب تلك اللجنة الخماسية إذ لا يفهم من المنازعة المذكورة إلا هذا الطلب ولا يستدل منها إلا تلك الدلالة .

هذا إلى أن تحقيق الأدلة فى المواد الجنائية هو واجب المحكمة فى المقام الأول، ولا يجوز بحال أن يكون رهن مشيئة المتهم أو المدافع عنه، وجدير بالذكر أن القاضى يستلهم إقتناعه بإدانة المتهم ليس بناء على سيطرة وجدانه عليه أثناء استلهامه لأسباب يقينية بل لابد أن يعتمد فى يقينه وإقتناعه على جوانب موضوعية صحيحة وقاطعة وهو ما تخلف فى الحكم الطعين حيث سيطر

الجانب الوجداني على المحكمة التي أصدرته وإعتمدت في قضائها على تقرير فني تعارض كلية مع تقارير فنية أخرى دون حسم التعارض برأى فني قاطع وسديد، خاصة وأن تقرير اللجنة الثلاثية المشار إليه طلع علينا بتصوير جديد لم يكن مطروحاً على بساط البحث أمام المحكمة ولم يتناوله الشهود ولم يواجه به أحد، وقد أُقيم ذلك التقرير على إفتراضات علمية قد لا تجد سندها في الواقع المستمد من باقى الأدلة الأخرى التي أشار إليها تقرير الطبيب الشرعى الذى أجرى تشريح جثة المجنى عليه وجنينها ولما كانت الحقائق العلمية والنظرة إليها تختلف بين ذوى الرأى والخبرة فإن هذا الخلاف ينعكس بالتأكيد على الدليل المستمد منها تاركاً آثاره عليها بما ينحسر عنه وصف اليقين اللازم لتكوين عقيدة القاضى عند القضاء بالإدانة وقد يطلع علينا تقرير فنى آخر فى حالة ندب لجنة خماسية من الخبراء برأى مخالف يثير الشك فى صحة تصوير التقرير الأخير للواقعة وكيفية حدوثها، وهو ما يهتز به اليقين اللازم توافره للحكم بالإدانة، ولا يوجد أمام المحكمة فى هذه الحالة سوى مخرج واحد من مأزقها وحيرتها، وهو المبدأ الأساسى والجوهري الذى نص عليه الدستور فى هذه الحالة، وهو أن الشك يفسر لصالح المتهم، بعد أن إتضح أن الأدلة المطروحة لم تعد قادرة على بلوغ اليقين، بما ينفى معه العودة إلى الأصل العام وهو قرينة البراءة المفترضة أصلاً كما سلف البيان .

• نقض ١٩٧٠/٥/١٠ س ٢١ ١٦١ ٦٨٣

وقد أكدت محكمة النقض ذلك المبدأ فى العديد من احكامها موضحة أنه ليس للقاضى أن يؤسس قضاءه بالإدانة على ترجيح ثبوت التهمة وإلاّ كان حكمه معيباً يستوجب نقضه وعلى دليل ظنى مبنى على مجرد الإحتمال بل يتأسس حكم الإدانة على الجزم واليقين .

• نقض ١٩٨٢/١١/٤ س ٣٣ ١٧٤ ٨٤٧ طعن ٤٢٣٣/٥٢ق

رابعاً : قصور آخر فى التسبيب :

ذلك أن محكمة الموضوع إقتصرت فى بيانها لنية القتل وتوافرها لدى الطاعن بالإستناد إلى الخلافات السابقة بينه وبين المجنى عليها من ناحية، وبين أهلها من ناحية أخرى، لفترة جاوزت الخمس سنوات تنحصر فى رغبة الطاعن حصول زوجته على حقها من ميراث والدها والذى يقدر بمبالغ طائلة والموجودة تحت يد أهلها دون رغبة من الزوجة، وقد رفض توصيلها ليلة الحادث لذويها فى الصباح لتسافر معهم إلى الإسكندرية، وإستغزته بعض العبارات فإنها عليها ضرباً مبرحاً وصفعاً ولكمّ رغم علمه اليقيني بأنها حامل فى الشهر الثامن وتشابكا معاً مما أدى إلى حدوث تمزقات بملابسها وبصدره من أصابع المجنى عليها كما أنه ظل يطاردها بضرباته على أنحاء متفرقة من جسدها داخل غرفة نومها محل الواقعة حتى تناثرت دماءها على بعض منقولاتها وأدى ذلك إلى نزيف بالمخ وبالتجويف البطنى وكسر بالترقوة وإنسكابات على التامور أدى إلى دخول المجنى عليها فى غيبوبة ثم وفاتها متأثرة بإصاباتاها وهو ما يقطع بتوافر نية القتل

لديه، إذ لا يقع هذا العدوان إلا من عدو على عدو له مستحضراً ذهنه خلال ذلك كافة الضغائن بينه وبين زوجته وأهلها ثم عمل إلى جرحها عبر درجات السلم حتى وصل بها إلى موقع أسفل شرفة مسكنها القاهها فيه محدثاً بها بعض الإصابات .

وما أوردته المحكمة فيما تقدم لا يصلح بياناً لتوافر نية القتل لدى الطاعن، إذ لا يعدو وفى جملته سوى ترديد للأفعال المادية التى قام بها بقصد المساس بسلامة جسمها، وإحداث جملـة إصابات بها ولا يكشف بوضوح عن أنه قصد قتل المجنى عليها وإزهاق روحها .

وهذا القصد أمر داخلى يضمره الجانى فى نفسه ويخفيه فى ضميره ولا سبيل لكشفه إلا من خلال الظروف والملابسات المحيطة بالواقعة، ولا يكفى بياناً لهذه النية القول بأن الطاعن إنـهال على زوجته المجنى عليها ضرباً ولكماً وركلاً بشدة وهو يعلم بأنها حامل فى الشهر الثامن، لأن هذا لا يعدو عن أن يكون مجرد حديث عن إرادة الفعل فى جرائم الضرب والتعدى عادة، وهو القصد العام فى الجرائم المذكورة، ويقوم أساساً على نية المساس بسلامة الجسم وإحداث إصابات به وهذه الإصابات مهما تعددت ولو فى مناطق قاتلة وأدت فعلاً إلى الوفاة لا يمكن معها القول بأن الطاعن قصد قتل زوجته وإنهال عليها ضرباً بقصد إزهاق روحها ووفاتها بل أن الظروف المحيطة بالواقعة تنطق وتقطع بإستبعاد هذا القصد كلية، خاصة وأن النزاع بين الزوجين إستمر نحو خمس سنوات كما قال الحكم لحملها على المطالبة بحقها فى ميراث والدها وهو نزاع عادى إعتاد عليه الزوجان ولم يكن مستحدثاً بحيث يدعو إلى القتل وإزهاق الروح ولا يخفى حالة الإستفزاز التى كان عليها الطاعن بفرض أنه تعدى على زوجته أثر العبارات المهينة التى وجهتها إليه والتى دفعته إلى الإستمرار فى تعديه عليها وإحداث المزيد من الإصابات بها لا لقتلها بل لإظهار غضبه عليها لتطولها عليه بالسب والإهانة .

يضاف إلى ما تقدم أنه لم يستعمل فى شجاره مع زوجته أية أجسام صلبة أو قاطعة مما تستعمل فى الإعتداء الذى يستهدف منه الجانى إزهاق الروح والقتل وقد كان فى إستطاعته ذلك والمسكن مملوء بمثل هذه الأدوات التى تستعمل فى القتل الحال إذا كان يقصده فعلاً .

كما أن الثابت من الوقائع ومدونات الحكم ذاته أن ظرف سبق الإصرار مستبعد كلية عن الواقعة، ومن ثم فلم يكن ذلك الشجار الذى حدث بين الطرفين وليد فكر سابق وإعداد مسبق، وإنما كان فى لحظة إختلف فيها الزوجان، وتمادت فيها الزوجة فى إهانة زوجها، ولهذا ثار لكرامته وضربها دون أن يقصد قتلها بل إستهدف تأديبها وتقويم خلقها .

وقد أخذت المحكمة بظاهر الواقعة والإصابات التى حدثت للمجنى عليها وإستخلصت منها ومن مواقعها وتعددتها بجسمها دليلاً على توافر نية القتل لدى الطاعن، وهذا إستدلال معيب مشوب بالفساد الظاهر والتعسف الواضح، لأن جريمة الضرب تشترك مع جريمة القتل العمد فى كافة عناصرها المادية والقصد العام وهو قصد الإيذاء والمساس بالجسم وإنما تختلف الأخيرة عن

الأولى فى القصد الخاص المكون لجريمة القتل العمد وهو قصد إزهاق الروح وهذا القصد يتعين ألا يختلط بالقصد العام السالف الذكر بل يجب توافره إلى جانبه بأسباب خاصة ومنطقية تل عليه وتقطع ثبوته، ولا يستدل عليه من مجرد تعدد الفعل المادى ومواقع الإصابات التى حدثت، بل يجب أن يثبت وجود قصد القتل بنفس الجانى دفعه إلى إحداث تلك الإصابات بقصد بلوغ غاية معينة إستهدفها وسعى إلى تحقيقها من وراء أفعاله المادية وهى نية إزهاق الروح •

ولا يكفى كذلك قول المحكمة بأن النزاع السابق بين الطاعن وزوجته كان السبب فى توافر نية القتل لديه، لأن هذا القصد وتلك النية هما المراد إثباتهما بإيراد الأدلة عليها من واقع الدعوى وظروفها، وهو ما قصر الحكم فى بيانه، ولهذا كان قاصراً واجباً النقص والإحالة •

ذلك أن جريمة القتل تتميز عن سائر جرائم الإعتداء على النفس بأنه يلزم لقيامها نية القتل أوقصد إزهاق الروح وهو القصد الخاص اللازم توافره فى جريمة القتل العمد لا مجرد إلحاق الأذى بجسم المجنى عليهم •

و استقر قضاء النقض على أن :

" مجرد إستعمال المتهم لسلح نارى قاتل بطبيعته وإصابة المجنى عليه فى مقتل وعلى مسافة قريبة وتعدد إصاباته القاتلة لا يكفى بذاته لإثبات نية القتل فى حقه ولا يغنى عن ذلك ما قاله الحكم من أنه قصد قتل المجنى عليه لأن قصد إزهاق الروح هو القصد الخاص المراد إستظهاره وثبوت توافره " •

• نقض ١٦ / ١١ / ١٩٨٢ س ٣٣ ١٨٣ ٨٨٧ طعن ٢٢٧١ / ٥٢ ق

• نقض ١٢ / ١١ / ١٩٧٢ س ٢٣ ٢٦٦ ١١٧٤ طعن ٩٣٣ / ٤٢ ق

• نقض ١٦ / ١١ / ١٩٧٧ س ٢٨ ١٩ ٨٧

• نقض ١٦ / ١٠ / ١٩٥٦ س ٧ ٢٨٥ ١٠٤٢

وقضت محكمة النقض بأن :

" مجرد إستعمال سلاح نارى وإلحاق إصابات متعددة بمواقع خطره من جسم المجنى عليه لايفيد حتماً أن المتهم قصد إزهاق روحه، ولايكفى الإستدلال بهذه الصورة فى إثبات قيام هذا القصد " •

• نقض ٢١ / ١ / ١٩٥٨ س ٩ ٢٠ ٧٩

وقضت كذلك بأنه :

" لما كان الحكم المطعون فيه تحدث عن نية القتل فى قوله : " أن نية القتل ثابتة فى حق المتهم الأول من تعمد إطلاق عدة أعيرة على المجنى عليه وإصابته بإحداها فى مقتل الأمر الذى يقطع فى توافر نية هذا المتهم فى إزهاق روح المجنى عليه " • لما كان ذلك، وكانت جنابة القتل

تتميز قانوننا عن غيرها من جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجانى من إرتكابه الفعل الجنائى إزهاق روح المجنى عليه وهذا العنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم . لما كان ما أورده الحكم لايفيد سوى الحديث عن الفعل المادى الذى قارفه الطاعن ذلك أن إطلاق النار صوب المجنى عليه لايفيد حتماً أن الجانى إنتوى إزهاق روحه لإحتمال أن لايتجاوز نيته فى هذه الحالة مجرد الإرهاب أو التعدى، كما أن إصابة المجنى عليه فى مقتل لايكفى بذاته لثبوت نية القتل فى حق الطاعن إذا لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفسه لأن تلك الإصابة قد تتحقق دون أن تتوافر نية القتل العمد ."

• نقض ١٩٨٠/٥/٢٦ س ٣١ ١٣١ ٦٧٦

وقضت محكمة النقض بأن :

" يتميز القتل العمد والشروع فيه . بنية خاصة . هى قصد إزهاق الروح . وجوب إستظهار الحكم له وإيرادها ما يدل على توافره . الحديث عن الأفعال المادية . لاينبئ بذاته عن توافره . صعود المتهم بالسيارة على أفريز الطريق ومداهمة المجنى عليه ومعاودة ذلك . لا تنبئ بذاتها على توافر قصد إزهاق الروح ."

• نقض ١٩٧٨/٦/١٢ س ٢٩ ١١٥ ٥٩٨

وقضت محكمة النقض بأن :

" يتميز القصد الجنائى فى جريمة القتل العمد عن القصد الجنائى العام فى سائر جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجانى من إرتكاب الفعل إزهاق روح المجنى عليه ولما كان هذا العنصر بطبيعته أمراً داخلياً فى نفس الجانى فإنه يجب لصحة الحكم بإدانة متهم فى هذه الجريمة أو بالشروع فيها أن تعنى المحكمة بالتحدث عنه إستقلاً وأن تورد الأدلة التى تكون قد إستخلصت منها أن الجانى حين إرتكب الفعل المادى المسند إليه كان فى الواقع يقصد إزهاق روح المجنى عليه إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إستدل على توافر نية القتل لدى الطاعن من إطلاقه عياراً نارياً من بندقية وهى سلاح قاتل بطبيعته قاصداً إصابة أى من أفراد عائلة المجنى عليها وهو لا يفيد سوى مجرد تعمد الطاعن إرتكاب الفعل المادى من إستعمال سلاح من شأنه إحداث القتل وإطلاق عيار نارى منه على المجنى عليها وإحداث إصابتها لا يكفى بذاته لثبوت نية القتل ."

• نقض ١٩٧٤/٢/٢٤ س ٢٥ ٣٩ ١٨٠

كما قضت محكمة النقض بأنه :

" لما كان ما إستدل به الحكم المطعون فيه على توافر نية القتل لدى الطاعن من حضوره إلى مكان الحادث حاملاً سلاحاً من شأنه إحداث القتل وإطلاقه على المجنى عليه فى مقتل لا يفيد

سوى مجرد تعمد الطاعن ارتكاب الفعل المادى من استعمال سلاح قاتل بطبيعته وإصابة المجنى عليه فى مقتل وهو مالا يكتفى بذاته لثبوت نية القتل " .

• نقض ١٩٦٥/٣/٢ س ١٦ ٤٤ ٢٠٦

كما قضت بأن :

" مجرد إثبات الحكم تعمد الجانى إتيان الفعل المادى الذى أدى إلى الوفاة وهو الصعق بالتيار الكهربائى ، عدم كفايته تدليلاً على توافر قصد إزهاق الروح لديه " .

• نقض ١٩٧٤/٤/٢١ س ٢٥ ٨٩ ٤١٩

كما قضت بأن :

" ولما كان إطلاق العيار النارى صوب المجنى عليه لا يفيد حتماً أن الجانى إنتوى إزهاق روحه، وكانت الإصابة فى مقتل لا يصح أن يستنتج منها قصد القتل إلا إذا ثبت أن الجانى صوب العيار إلى المجنى عليه متعمداً إصابته فى الموضع الذى يعد مقتلاً من جسمه وهو مالم يدل عليه الحكم، فإنه يكون معيباً بالقصور فى البيان " .

• نقض ١٩٦٤/١٢/٢١ س ١٥ ١٦٥ ٨٤٠

كما قضت بأن :

" ما ذكره الحكم من أن (نية القتل ثابتة فى حق المتهمين من الحقد الذى ملأ قلوبهم ومن استعمال أسلحة نارية قاتلة) لا يوفر وحدة الدليل على ثبوتها، ولو كان المقذوف قد أطلق " .

• نقض ١٩٦٢/١/٩ س ١٣ ٩ ٣٥

وقضت كذلك بأن :

" جرائم القتل والشروع فيه تتميز قانوناً بنية خاصة هى إنتواء القتل وإزهاق الروح ، لا يكتفى بذاته استعمال سلاح قاتل بطبيعته وتعدد الضربات لثبوت نية القتل " .

• نقض ١٩٥٨/١١/١٧ س ٩ ٢٢٧ ٩٣٠

وقضت كذلك بأنه :

" من المقرر أن جريمة القتل العمد تتميز عن غيرها من جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجانى من ارتكابه الفعل الجنائى إزهاق روح المجنى عليه، وهذا العنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القانون فى سائر الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطنه الجانى ويضمرة فى نفسه ويتعين على القاضى أن يعنى بالتحدث عنه استقالاتاً واستظهاره بإيراد الأدلة التى تدل عليه وتكشف عنه . فإذا كان ما ذكره الحكم مقصوراً على الإستدلال على هذه النية من حمل الطاعنين أسلحة نارية معمرة بقصد إطلاقها على المجنى عليه وإصابة هذا الأخير بعيارين فى رأسه أوديا بحياته وهو مالا يكتفى فى استخلاص نية القتل " .

• نقض ١٩٦٤/١١/١٦ س ١٥ ١٣٣ ٦٧٥

كما قضت كذلك بأن :

"تعمد إزهاق الروح هو العنصر الذى تتميز به قانونا جنائية القتل العمد عن غيرها من جرائم التعدى على النفس . وهذا العنصر يختلف عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القانون فى الجرائم الأخرى . لذلك كان لزاماً على المحكمة التى تقضى بإدانة متهم فى جريمة قتل عمد أن تعنى فى حكمها باستظهار نية القتل وتورد العناصر التى استخلصتها منها . ولايكفى فى هذا الصدد أن تكون الإصابة جاءت فى مقتل من المجنى عليه إذا كان الحكم لم يبين أن الجانى تعمد إصابة المجنى عليه فى هذا المقتل، وأنه كان يقصد بذلك إزهاق روحه " .

• نقض ١٩٣٩/٢/٢٧ مج القواعد القانونية ج ٤ عمر ٣٥٢ ٤٧٦

وقضت كذلك بأن :

"تصويب السلاح النارى نحو المجنى عليه لايفيد حتماً أن مطلقه إنتوى إزهاق روحه، كما أن إصابة إنسان فى مقتل لايصح أن يستنتج منها نية القتل "

• نقض ١٩٥٧/٤/١٥ س ٨ ١١١ ٤١١

كما قضت بأنه :

"لئن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص قصد القتل وظرف سبق الإصرار من وقائع الدعوى والظروف المحيطة بها والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجانى وتتم عما يضره فى نفسه، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون هذا الإستخلاص سائعا، وأن يكون دليلها فيما انتهت إليه قائما فى أوراق الدعوى " .

• نقض ١٩٧٤/١٢/١٥ س ٢٥ ١٨٥ ٨٥٥

كذلك قضت محكمة النقض بأنه :

"ماذكره الحكم إستدلالاً على توافر نية القتل من أن الطاعن جثم فوق المجنى عليها أثناء نومها ولما حاولت الإستغاثة أطبق على عنقها ليكتم نفسها وظل كذلك كاتما نفسها حتى فاضت روحها لايفيد سوى مجرد قصد الطاعن إرتكاب الفعل المادى، وهو ما لايكفى بذات لثبوت نيةالقتل مادام الحكم لم يكشف عن قيام هذه النية بنفس الطاعن " .

• نقض ١٩٧٧/١/١٠ س ٢٨ ١٢ ٥٧

ومن جانب آخر فإن محكمة الموضوع قد إعتبرت الطاعن مسؤولاً عن وفاة زوجته بل وأنه قتلها عمداً لمجرد تواجدهما منفردين معاً فى مسكن الزوجية قبل وفاتها مباشرة، وخلصت إلى أنه لأبد والحال كذلك أنه قتلها ثم قام بجرحها ووضعها فى مكان العثور عليها حتى إكتشف الشهود أمرها (!؟) .

وهذا الإستخلاص معيب ولا شك ويشوبه القصور المبطل لأنه ليس بالضرورة أن يكون الطاعن قد ارتكب الجريمة المذكورة وهي قتل زوجته لمجرد أنهما كانا معاً في ذلك المسكن ولم يكن معهما شخص ثالث أو أشخاص آخرون .. ويبقى أن يكون للواقعة صورة أخرى مخالفة لتلك التي إنتهت إليها المحكمة على سبيل الافتراض إحتمال آخر وهي أن تكون الزوجة قد ألفت بنفسها من علو وتوفيت بعد عدة أيام متأثرة بإصابتها وهذا الإحتمال القوي والذي تؤيده ظروف الواقعة وملابساتها وأقوال الشاهدين الأول والثاني سالفى الذكر الرقيب و..... يكون هو الأقرب إلى الصواب والأدنى إلى الحقيقة .

وحتى على الفرض جداً بأن اللجنة الثلاثية أصابت في تقريرها بأن المجنى عليه إعتدى عليها في مسكنها ثم تم جرحها إلى خارجها حيث وجدت أسفل شرفة مسكنها بالدور الخامس فإن هذا لا يعنى حتماً ولزوماً وعقلاً أن الطاعن هو الذى قتلها وقام بجرحها على هذا النحو لأن أحداً لم يشاهد تلك الوقائع ولم يشهد برؤية تلك الأفعال المنسوبة للطاعن ويتكون منها الركن المادى لجريمة القتل العمد التى دين عنها بالحكم الطعين .

ويكون الحكم بذلك وقد بنى على فروض وإعتبارات مجردة ليست جازمة ولا قاطعة وهو ما يبابه الدليل الجنائى اللازم للقضاء بالإدانة والذى يتعين أن يكون حاسماً وقاطعاً لا يتطرق إليه شك أو يشوبه أدنى إحتمال .

ولهذا قضت محكمة النقض بأنه :

" لما كانت أقوال الشهود كما حصلها الحكم لا تفيد رؤيتهم للطاعن حال إرتكاب الفعل المادى لجريمة القتل المسندة إليه و كان الحكم لم يورد أية شواهد أو قرائن تؤدى بطريق اللزوم إلى ثبوت مقارفته للواقعة أو أنه قام بكنم أنفاس المجنى عليها مما أودى بحياتها ولم يبين الحكم كيف إنتهى إلى هذه النتيجة حين دان المتهم بجريمة القتل العمد فإنه يكون معيباً لقصوره، ولا يغنى عن ذلك ما أورده الحكم عن نية القتل فى حقه طالما أنه لم يقم الدليل على ثبوت إقترافه الفعل المادى المكون لهذه الجريمة " .

• نقض ١٩٧٩/٣/١٨ س ٣٠ رقم ٣٦٦ ٧٥ طعن ١٠٨٦/٤٨ق

ولا ينال من ذلك أن يكون الحكم الذى قضى بإدانة الطاعن قد أقيم وتساند على تقرير اللجنة الثلاثية آنف البيان، وأنه يعد قرينة، بالإضافة إلى ثبوت تواجد الطاعن مع زوجته المجنى عليها قبل الواقعة مباشرة، لأن هذه القرائن ليست قاطعة وهي لا تعدو فى جملتها مجرد إستنباط نتيجة إجتهاادات ذهنية يرد عليها إحتمال الخطأ والصواب، ويكون الدليل المستمد منها بعيداً كل البعد عن الجزم واليقين، بل محل شك كبير وبالتالي فلم يعد صالحاً لكى يقام عليه قضاء بالإدانة بل ينبغى القضاء بالبراءة لأن الشك يفسر دائماً لمصلحة المتهم كما سبق القول، خاصة وقد خلت الأوراق مما تفيد ثبوت واقعة قتل المجنى عليها عن عمد، وليس إنتحاراً، ثبوتاً قاطعاً، حتى يمكن

أن يستمد منها قرينة إسناد الفعل المادى المكون لتلك الجريمة للطاعن بذاته، بمعنى أنه لا توجد علاقة سببية مباشرة بين واقعة القتل الثابتة فرضاً وبين ثبوت إسناد تلك الواقعة المفترضة ومحل الشك للطاعن وهو ما لا يسمح بإسناد الإتهام إليه على سبيل القطع والجزم.

فالقريضة التى يعتمد عليها القضاء بالإدانة فى المواد الجنائية تفترض بداءة ثبوت واقعة معينة ثبوتاً قاطعاً ثم تستمد منها النتائج طبقاً لقواعد المنطق واللزوم العقلى وتدعيم الأدلة الأخرى أن وجدت، وفى حالتنا المطروحة فإن واقعة القتل العمد ليست ثابتة على سبيل القطع خاصة مع تضارب التقارير الفنية المطروحة على بساط البحث فى الدعوى، والتى تعددت آراء الخبراء فى شأنها، بحيث يستحيل الجزم بأن الواقعة إنتحار أو قتل عمد، ومن ثم فإن مقومات القرينة التى تساند إليها الحكم تكون مفتقدة وغير متوافرة، ويكون الحكم وقد إنتهى إلى ثبوت إدانة الطاعن عن الجريمة التى قضى بإدانته عنها وهى القتل العمد وقد شابه الفساد فى الإستدلال فوق القصور فى التسبب بما يعيبه ويستوجب نقضه.

شرح الإجراءات الدكتور نجيب حسنى طبعة ١٩٨٧ ص ٤٨٩

وغنى عن البيان أن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين من الواقع الذى يثبتته الدليل المعتبر، ولا تؤسس على الظن والإحتمال من الفروض والاعتبارات المجردة والإدلة الإحتمالية. نقض ١٩٧٧/١/٢٤ س ٢٨ ٢٨ ١٣٢

• نقض ١٩٧٧/٢/٦ س ٢٨ — ٣٩ ١٨٠

• نقض ١٩٧٣/١/٢٩ س ٢٤ ٢٧ ١١٤

• نقض ١٩٧٢/١١/١٢ س ٢٣ ٢٦٨ ١١٨٤

• نقض ١٩٦٨/١/٢٩ س ١٩ ٢٢ ١٢٠

• نقض ١٩٧٣/١٢/٢ س ٢٤ ٢٢٨ ١١١٢

كما قضت محكمة النقض بأن :

" المحكمة لا تبنى حكمها الا على الوقائع الثابتة فى الدعوى، وليس لها أن تقيم قضاءها على أمور لا سند لها من الأوراق المطروحة عليها " . وأن الأحكام يجب أن تبنى على أسس صحيحة من أوراق الدعوى فإذا استند الحكم الى رواية أو واقعة لا أصل لها فى التحقيقات فإنه يكون معيباً لإبنتائه على أساس فاسد ."

• نقض ١٩٨٤/١/١٥ س ٣٥ ٨ ٥٠

• نقض ١٩٨٢/٣/٢٣ س ٣٣ ٨٠ ٣٩٧

• نقض ١٩٧٥/٢/٢٤ س ٢٦ ٤٢ ١٨٨

• نقض ١٩٧٩/٢/١٢ س ٣٠ ٤٨ ٢٤٠

• نقض ١٩٧٢/١/٣ س ٢٣ ٥ ١٧

ومن المقرر فى هذا الصدد أن المسؤولية الجنائية لا تقام إلا على الأدلة القاطعة الجازمة التى يشتتها الدليل المعتبر ولا تؤسس بالظن والإحتمال على الفروض والإحتمالات والإعتبارات المجردة. نقض ١٩٧٧/١/٢٤ س ٢٨ ٢٨ ١٣٢ طعن ١٠٨٧/٤٦ ق
• نقض ١٩٨٥/١٠/١٧ س ٣٦ ١٥٨ ٨٧٨ طعن ٥٥/٦١٥ ق

وعن طلب وقف التنفيذ

فإنه لما كان الإستمرار فى تنفيذ الحكم المطعون فيه ضد الطاعن من شأنه أن يرتب له أضراراً لا يمكن مداركتها بما يحق له طلب وقف تنفيذه مؤقتاً ريثما يُفصل فى هذا الطعن .

فلهذه الأسباب

يلتمس الطاعن من محكمة النقض ضم المفردات للزومها لبحث أوجه الطعن والأمر بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه مؤقتاً ريثما يفصل فى هذا الطعن

والحكم :

أولاً : بقبول الطعن شكلاً

ثانياً : بنقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

الحامى / رجائى عطية